

تحقيق

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.comالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ومنع التعذيب
تسير كالسحفات بعد تأخير تطبيق القوانين

انضم لبنان الى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التابع لمنظومة الامم المتحدة لحقوق الانسان عام 2008. في العام 2016 صادق مجلس النواب على القانون رقم 62 المتعلق بانشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، استنادا الى مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة

تشكلت الهيئة الوطنية لحقوق الانسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب عام 2019، واقسم اعضاؤها اليمين امام رئيس الجمهورية، الا انها لا تزال حتى الامس القريب من دون نظام داخلي او موازنة تمكنها من القيام بالدور الموكل اليها لناحية حماية حقوق الانسان وتعزيزها في لبنان، وفق المعايير الواردة في الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. بعد انتظار دام اكثر من ثلاث سنوات، اقرت لجنة المال النيابية قانون تعديل انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان لجهة استحداث موازنة سنوية خاصة

موسى: لا دولة في العالم
تحترم حقوق الانسان

يشير النائب موسى الى ان القانون ينص في الاساس على انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان على ان يكون من بين اعضائها اعضاء اللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب، "الا اننا وبعد استشارة المنظمة الدولية المختصة رأينا ان من الافضل القيام بدمج الاثنين معا على ان تتمتع اللجنة باستقلالية تامة. جاءت هذه الخطوة منعا لتضارب الصلاحيات بينهما من جهة ولتوفير الاعباء المالية في الموازونات من جهة اخرى. تشكلت هيئة مناهضة العنف قبل حوالي خمس سنوات وعين اعضاؤها، الا انها بقيت طوال هذا الوقت من دون نظام داخلي ولا موازنة، من هنا جاء اقتراح التعديل الاخير بتخصيص الهيئة بموازنة مستقلة تضمن الحفاظ على استقلاليتها".

■ ماذا بعد هذه الخطوة؟

للهيئة تدرج ضمن الموازنة العامة، لتوفير الموارد المالية اللازمة تمهيدا لوضع نظامها الداخلي، فتمكن حينها من القيام بالمهام المنوطة بها بعدما كان عملها خجولا وبعيدا من تحقيق اهدافها في الدفاع عن حقوق الانسان.

"الامن العام" حاورت رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية ميشال موسى الذي رافق كل الخطوات التي مرت بها اللجنة، ورئيسة اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب لدى الامم المتحدة سوزان جبور التي رأت في التعديلات الاخيرة خطوة ايجابية لكنها غير كافية.

الهيئة تكون جميعها مستوفية للشروط المطلوبة، على ان يختار مجلس الوزراء من بينها. كما شدنا على اهمية ان يتمتع اعضاؤها بحصانة معينة تحصنهم لدى تأديتهم مهامهم.

■ هل من آليات اخرى تضمن استقلالية الهيئة؟
□ بالطبع، يخضع الى رقابة لاحقة من ديوان المحاسبة.

■ هل يخضع تمويل اللجنة الى اي رقابة؟
□ بالبطع، يخضع الى رقابة لاحقة من ديوان المحاسبة.

■ اين لبنان اليوم من احترام حقوق الانسان؟
□ لا يوجد اي دولة تحترم حقوق الانسان بشكل كامل، فهناك مخالفات كبيرة ترتكب في هذا الاطار للشرطة العالمية لحقوق الانسان التي تعتبر السقف العالي الذي يرفع هذه الحقوق في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع. في لجنة حقوق الانسان

النيابية نعمل بشكل مستمر على تحقيق ما هو مطلوب منا، فقد وضعنا عام 2014 بناء على طلب الامم المتحدة خطة وطنية لحقوق الانسان تراعي اولوياتنا وقدراتنا وامكانياتنا. اليوم، بعد سبع سنوات من العمل مع المجتمع المدني والوزارات المعنية والامم المتحدة والمنظمات الدولية، نحن في صدد تحديث هذه الخطة وادخال تعديلات عليها، وازافة بعض البنود التي لم تكن موجودة كتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة وحرية الاديان وغيرها، تشاركنا بذلك مؤسسات المجتمع الاهلي والوزارات المعنية والامم المتحدة، وبالتالي ما نقوم به هو عمل جماعي لكل هذه المكونات. في المطلق، لا يوجد اي دولة في العالم تطبق شرعة حقوق الانسان تطبيقا كاملا، فكم بالحري في لبنان الذي يعاني من ارباك سياسي منذ فترة طويلة وهو يعاني اليوم اضافة الى ذلك ازمة اقتصادية حادة حرمت عددا كبيرا من المواطنين من امور اساسية في الحياة، مما جعلنا ابعد من ذي قبل عن الاحترام الكامل لهذه الحقوق. لكن ذلك لا يحول دون ان نبقي في نضال مستمر وعمل متواصل من اجل تأمين ولو الحد الادنى من هذه الحقوق.

■ هل تعتقد ان ثمة حلقة مفقودة بين وضع التشريعات وآلية تنفيذها؟
□ هذا الامر صحيح، وهو ليس وفقا على عمل لجنتنا فقط اذ هناك اكثر من 70 قانونا اقرت ولم تنفذ لغاية اليوم او نفذت بشكل جزئي. لذا، يفترض بالهيئة التنفيذية ان تدفع في اتجاه تنفيذ القوانين والخطط التي تصدر عن مجلس النواب لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الانسان، خصوصا وان الوزارات المعنية هي شريك اساسي في وضع هذه الخطط. نؤكد ان القوانين توضع ليتم تنفيذها مباشرة، لكن هذا لا يحصل.

■ ما هي القوانين التي تعمل عليها لجنة حقوق الانسان حاليا؟



رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية ميشال موسى.

كذلك ثمة قوانين في غاية الاهمية تتعلق بحماية حقوق الانسان ومناهضة العنف لم يتم تطبيقها، على الرغم من اقرار القوانين المتعلقة بها وبرزها مراعاة اصول المحاكمات لجهة حضور المحامي والاتصال بالاهل وتسجيل التحقيق الاولي بالصوت والصورة للتأكد من عدم وجود اي ضغط او تعذيب للمستجوب خلال استجوابه، وقد طبق منه البند المتعلق بحضور المحامي فقط، اما البنود الاخرى فلم تطبق بحجة عدم توفر الامكانيات المادية لشراء المعدات اللازمة.

■ هل ناقشتم هذا الموضوع مع رؤساء الاجهزة الامنية؟

□ كل اجتماعاتنا المتعلقة بهذا الموضوع يشارك فيها رؤساء الاجهزة الامنية او ممثلوهم وممثلون عن الوزارات المعنية، لكننا سنستمر في المطالبة بتنفيذ هذا الامر وتطبيق القوانين الموضوعية. في هذا الاطار، نعمل كثيرا على دور الهيئة الوطنية لحقوق الانسان لتسليط الضوء على كل هذه المواضيع ومساعدتنا في اطار صلاحياتها لتنظيم ومتابعة تنفيذها. ◀

نعول على دور الهيئة
الوطنية لحقوق الانسان
للمساعدة على تنفيذ
المواضيع

□ نعمل حاليا على قوانين الزواج المبكر، وتنزيه القانون اللبناني في العبارات والالفاظ التي تحط من الكرامة الانسانية، اضافة الى تعديلات على قانون المخدرات الذي وضع قبل 21 عاما وهو في حاجة الى تحديث واصبحتنا في مرحلة متقدمة منه. كما اننا نعمل على القانون رقم 2000/220 والمتعلق باصحاب الحاجات الخاصة وهو يهدف الى دمجهم في المجتمع. على الرغم من تنفيذ بنود عدة منه، الا ان بنودا اخرى لا تزال تنتظر صدور مراسيمها التنظيمية، كالحق في العمل بنسب معينة وحق التنقل وبعض الاعفاءات وتأهيل البنى الحكومية لتناسب مع اوضاعهم.

جبور: نحن فعليا امام هيئة غير مكتملة



رئيسة اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب لدى الامم المتحدة سوزان جبور.

اعتبرت سوزان جبور ان اللجنة النيابية لحقوق الانسان "اقرت وجود بند في موازنة 2022 خصص للهيئة الوطنية لحقوق الانسان بما في ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة العنف، التي يفترض ان تؤمن الموارد المالية لها في موازنة العام المقبل. ما جرى هو خطوة ايجابية، لكنها لن تكون وحدها كفيلة بتفعيل مهام لجنة مناهضة التعذيب لتضطلع بالدور الموكل اليها، خصوصا في ظل وجود مشاكل اخرى تعترض عملها منها ما يتعلق باعضائها. فقد قدم الطبيب الشرعي في اللجنة استقالته كما لجأ احد الاعضاء الى تعليق عضويتها بعد رفضها التصريح عن اموالها الى المجلس الدستوري مما يجعلها في حكم المستقيلة، ولا اعرف كيف سيتعاطى مجلس الوزراء عند انعقاده مع هذا الواقع. نحن فعليا امام هيئة غير مكتملة مؤلفة من ثلاثة اعضاء. ثمة اشكالية اخرى تعترض عمل الهيئة تتمثل بعدم اصدار وزير العدل لغاية اليوم المرسوم الذي يجب ان يقدمه بموجب القانون 62 لتحديد الرواتب التي يجب ان يتقاضاها اعضاء اللجنتين. نحن امام خطوة في الاتجاه السليم، لكنها وحدها لن تتمكن من جعل اللجنة تعمل بشكل فعال.

” الاصلاح المطلوب من الدولة يصب في خاتمة حقوق الانسان“

■ كيف اثر التدهور الاقتصادي الحالي على احترام حقوق الانسان؟
□ ان الاوضاع الاقتصادية التي يمر فيها لبنان لم تؤد فقط الى تراجع حقوق الانسان بل الى ترديها، فقد اصبح اللبنانيون يكافحون في سبيل لقمة العيش وهي ابسط حقوق الحياة ونراهم يكافحون فقط من اجل البقاء في ظل غياب تام لحقوقهم الاساسية، من الطبابة والخدمات الحياتية التي يكفلها الدستور اللبناني والتشريعات الدولية وتحديدا شرعة حقوق الانسان وغيرها من المواثيق الدولية التي يعتبر لبنان شريكا فيها. اعادونا الى الوراء عشرات السنين بعدما كنا من واضعي شرعة حقوق الانسان في العالم.

■ ما سبب التأخير في انجاز الالتزامات؟
□ هناك التزامات تأجل تنفيذها منذ عام 2018، مما يجعلنا متأخرين بما فيه الكفاية عن تنفيذ ما التزمنا به. لا اعلم اذا كان ذلك يعود الى عدم ايلاء موضوع حقوق الانسان الاهتمام اللازم، او بسبب اسلوب التعامل اللبناني مع الهيئات المستقلة. الاصلاح المطلوب من الدولة اللبنانية يصب في خاتمة حقوق الانسان، واي اصلاحات يفترض ان تاخذ في الاعتبار هذا الامر. وصل لبنان

الى ما وصل اليه بسبب غياب الهيئات الرقابية فيه والهيئة الوطنية لحقوق الانسان هي هيئة رقابية في امكانها ان تضطلع بدور مهم جدا في مراقبة احترام هذه الحقوق والنظر الى قضايا المرأة والمعوقين والفئات المهمشة واللاجئين وكل ما يعتبر في صلب حقوق الانسان.

البروتوكول الاختياري

يتيح البروتوكول الاختياري للجنة الفرعية لمنع التعذيب الوصول من دون قيود الى جميع الاماكن، التي قد يكون فيها اشخاص محرومون من حريتهم للحصول على المعلومات، كما يمكنها ان تزور مخافر الشرطة والسجون (العسكرية والمدنية)، ومراكز الاحتجاز، ومؤسسات رعاية الصحة العقلية والرعاية الاجتماعية، واي مكان يوجد فيه اشخاص محرومون، او يمكن ان يكونوا محرومين من حريتهم واجراء مقابلات على انفراد معهم او مع اي شخص آخر ترى اللجنة انه قد يكون قادرا على مساعدتها بما في ذلك الموظفين الحكوميين والليات الوقائية الوطنية وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية وموظفو السجون والمحامون والاطباء وافراد الاسر وغيرهم.

